قراءة لمشاريع إصلاح المنظومة الأممية لحقوق الإنسان

الدكتورة بيدي أمال - كلية الحقوق والعلوم السياسية– جامعة الجلفة

تمهيد:

نتيجة للأداء الوظيفي للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، الذي تأرجح بين النجاح والإخفاق، كان من الطبيعي أن يطالب المجتمع الدولي دولا وأفرادا، وبعد الحرب الباردة بدور للأمم المتحدة يتناسب مع طبيعة التحولات التي طرأت على المجتمع الدولي.

واستجابة لذلك همت العديد من الجهات الرسمية وغير الرسمية لرصد مقترحاتها، من أجل تفعيل دور الأمم المتحدة إما بتعزيز وتثمين لنجاحاتها أو تجاوز لإخفاقاتها.

وسيأتي ذكر هذه المشاريع والمقترحات في هذا البحث معتمدين في تقسيمها على مصادرها.

فمنها المقترحات الرسمية؛ التي تقدمت بها لجان الخبراء الحكوميين المشكلة لهذا الغرض، أو الأمناء العامون للأمم المتحدة.

والمقترحات غير الرسمية؛ وهي التصورات التي وردت في كتابات الباحثين أو المهتمين بشؤون الأمم المتحدة، أو بادرت بها مراكز بحث أو مؤسسات مستقلة.

ومنها مواقف بعض الدول التي أبدتها ساعية وراء تصور مصلحي أو وظيفي من خلال إصلاح الأمم المتحدة.

المطلب الأول: المقترحات الرسمية لإصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في عالم ما بعد الحرب الباردة

المقترحات الرسمية، وهي التي تقدمت بها لجان الخبراء الحكوميين المشكلة لهذا الغرض، أو الأمناء العامون للأمم المتحدة.

01- مشروع بطرس بطرس غالي (الأمين العام السابق للأمم المتحدة) لإصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان:

قام مجلس الأمن في اجتماعه المنعقد على مستوى القمة في 31 مارس 1992م، بتكليف الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي بكتابة تقرير يتضمن خطة تفصيلية، وتوصيات بشأن "سبل تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة، في إطار الميثاق وأحكامه على الاضطلاع بمهام الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم وحفظ السلم".

وفي 18 جوان 1992م قدم بطرس غالي تقريره الذي أصبح يعرف بخطة السلام[1] الذي ينطلق من مفهوم شامل لقضية السلم والأمن الدوليين، باعتباره مفهوما متعدد الأبعاد، لا يقتصر على الجوانب العسكرية والسياسية فقط ، وإنما يمتد ليشمل أبعادا اقتصادية واجتماعية وثقافية وحضارية...،[2] وهنا بدأ يتأكد دورا جديدا للسلم والأمن الدوليين والعلاقة بينهما وبين حقوق الإنسان.

كذلك أرفق بطرس غالي تقريره بخطة التنمية التي قدمها سنة 1994م

وجاء التقرير مؤكدا على أن السلم الاجتماعي يجب أن يكون له نفس الأهمية التي يحظى بها السلم السياسي.

أما عن خطة التنمية، فيرى بطرس غالي أنه من واجبات الأمم المتحدة تحقيق التنمية حسب ما نص على ذلك الميثاق، ولكنه لا يخفي قلقه من أن تركز الأمم المتحدة على عمليات حفظ السلم على حساب قضايا التنمية، لأن تزايد طلب الأموال لأغراض حفظ السلم يؤدي إلى صعوبة بعض الدول الأعضاء في زيادة مساهمتها في أنشطة الإغاثة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ويؤكد على أنه "بدون التنمية لن تكون هناك احتمالات لإقرار السلام الدائم".

وما هو لافت للنظر أن الخطتين لم يتم فيهما معالجة مسألة حقوق الإنسان، كمسألة محددة ومعينة بذاتها.

02 – مشروع كوفي عنان (الأمين العام السابق) لإصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان:

في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة أعلن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في 16 جويلية 1997م مشروعه لإصلاح الأمم المتحدة، ووصف مقترحاته بأنها "جريئة"، وتشكل أكثر الإصلاحات تفصيلا وشمولية في تاريخ الأمم المتحدة منذ نشأتها سنة 1945م، وأكد الأمين العام أن الأمم المتحدة بإمكانها في حالة توفر التمويل المناسب والهيكلة المناسبة أن تقوم بمهمتها نيابة عن شعوب العالم وحكوماته، وتعهّد بإدخال حضارة الإصلاح على الأمم المتحدة[3].

وجاء مشروعه مركزا على تعزيز دور الأمم المتحدة في مجالات أساسية هي السلم والأمن، ونزع السلاح، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والتعاون الإنمائي، والبيئة، والتنمية المستدامة، والشؤون الإنسانية، وحقوق الإنسان والمجتمع المدني.

ورأى أنه من الضروري أن تكون الإصلاحات المطلوبة واسعة، وفي نفس الوقت محدودة، فهي واسعة لأنها تتناول التحرك الجماعي للتنمية وحفظ السلم، ومحدودة لأنها تتعلق بالأجهزة بعينها دون سواها، وهذه الأجهزة أساسا هي الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة حقوق الإنسان.

ودعا كوفي عنان إلى أن يعاد تشكيل مجلس الوصاية ليصبح المنتدى الذي تمارس من خلاله الدول الأعضاء وصايتها على سلامة البيئة العالمية والمناطق المشاعة، مثل: المحيطات، والغلاف الجوي، والفضاء الخارجي.[4]

واعتُبر اقتراحه هذا غير مبرر، لأن الأمم المتحدة تعاني من التضخم في هياكلها[5]، وبحاجة إلى تقليصها، أو إعادة تنظيمها.

كذلك اقترح كوفي عنان دمج مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان في كيان واحد؛ ليكون للمفوض السامي الجديد قاعدة جديدة لينطلق منها لقيادة الأمم المتحدة في مهمتها في مجال حقوق الإنسان.

وفي فجر ألفية جديدة أعلنت الجمعية العامة إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية بعد اجتماع رؤساء الدول والحكومات بمقر الأمم المتحدة في نيويورك من 06 إلى 08 سبتمبر 2000، مؤكدين إيمانهم بالمنظمة وميثاقها،

باعتبارهما أساسين لا غنى عنهما لتحقيق مزيد من السلام والرخاء والعدل في العالم، وفقا لمبادئ الميثاق ومقاصده، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكخطوة داعمة اقترح الأمين العام تقريرا آخر اعتُمد في الدورة السابعة والخمسون للجمعية العامة، بعنوان "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء مزيد من التغييرات" في 09 سبتمبر 2002 حيث اعتبر تعزيز وحماية حقوق الإنسان مطلبا أساسيا لتحقيق رؤية الميثاق في عالم عادل وخال من الاضطراب. وتحقيق تقدم جيد في إدماج حقوق الإنسان في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة.

ولأجل ذلك اقترح الأمين العام مجموعة من التدابير والإجراءات لتحسين عمل المنظومة في هذا المجال، ومنها:

- تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مساعدة بلدان فردية لبناء مؤسسات أقوى لحقوق الإنسان.
- استعراض لإجراءات الهيئات المنشأة بمعاهدات، بغية تبسيط التزامات الإبلا غ .
- استعراض نظام الإجراءات الخاصة (المقررون، والأفرقة العاملة، و...)، بغية جعلها أكثر فعالية عن طريق كفالة اتساق أكبر، وتقديم دعم أفضل.
- تعزيز إدارة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان[6].

ومع تأزم الوضع ، وظهور تهديدات وتحديات جديدة على الساحة الدولية خاصة بعد تفاقم ظاهرة الإرهاب، وأحداث 11 سبتمبر 2001، والحرب على العراق.

وفي تعاقب الأحداث قام كوفي عنان بالدعوة إلى تشكيل فريق رفيع المستوى، لتزويده بوجهة نظر مشتركة وشاملة بشأن طريق المستقبل فيما يتعلق بالمسائل الخطيرة.

وأعد هذا الفريق تقريره تحت عنوان "عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة" في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة بتاريخ 02 ديسمبر 2004، وجاء التقرير بتوصيات عديدة تشمل: الأمن الجماعي، والتنمية، والأمن البيولوجي، واستعمال القوة، والإرهاب ومكافحته، وإصلاح مجلس الأمن، و إصلاح المؤسسات القائمة...، وأوصى أيضا بإدخال تغييرات على لجنة حقوق الإنسان، ودعا إلى المضي قدما باستعادة مصداقية، وفعالية آليات حقوق الإنسان.

وأوصى الفريق بأن يطلب إلى المفوض السامي إعداد تقرير سنوي عن حالة حقوق الإنسان في العالم أجمع، كذلك أوصى بأن يطلب مجلس الأمن ولجنة بناء السلام إلى المفوض السامي أن يقدم إليهما بانتظام تقريرا عن تنفيذ جميع الأحكام بطريقة مركزة وفعالة.[7]

ومواصلة لسلسلة التقارير قدم الأمين العام تقريرا آخرا سنة 2005، بعنوان "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع"، في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة بتاريخ 21 مارس2005 ليشكل جدول أعمال الدورة الستين في سبتمبر 2005.

ويشير التقرير إلى أن التنمية والأمن وحقوق الإنسان ليست جميعها بالأمور الحتمية فحسب، ولكنها تعزز بعضها بعضا، ولا يمكن التمتع بالتنمية دون الأمن، ولا بالأمن دون التنمية، ولن نتمتع بأي منها بدون احترام حقوق الإنسان، وما لم يتم النهوض بكل هذه القضايا لن يتكلل تحقيق أي منها بالنجاح.[8]

ويوضح التقرير وجوب موافقة الدول الأعضاء على الاستعاضة عن لجنة حقوق الإنسان بمجلس دائم مصغر لحقوق الإنسان كهيئة رئيسية للأمم المتحدة، أو كجهاز فرعي للجمعية العامة، وتقوم الجمعية العامة باختيار أعضائه.[9]

وعند انعقاد مؤتمر القمة العالمي في سبتمبر 2005م، قرر قادة العالم تعزيز واستكمال برنامج عمل الأمم المتحدة كي يلبي الاحتياجات المعاصرة للدول الأعضاء، ولأجل هذه الغاية أوعزوا إلى الجمعية العامة وإلى الأجهزة الأخرى ذات الصلة أن تقوم باستعراض جميع الولايات التي أسندت قبل أكثر من خمس سنوات بموجب قرارات الجمعية العامة والأجهزة الأخرى، وطلبوا من الأمين العام كوفي عنان تيسير هذا الأمر من خلال التحليل وتقديم التوصيات.

واستجابة لهذا الطلب قدم الأمين العام تقريره المعنون بـ "إصدار الولايات وتنفيذها:

تحليل وتوصيات لتيسير استعراض الولايات" في الدورة الستين للجمعية العامة، بتاريخ

26 مارس 2006م.

ولتحسين هيكل أجهزة حقوق الإنسان يشير التقرير إلى وجوب قيام الدول بتفحص الولايات الحالية التي تطلب تقديم تقارير، أو أي أشكال أخرى من الوثائق، حيث أن تقديم التقارير في مجال حقوق الإنسان تتسم بأهمية خاصة باعتبارها من الوسائل التي يمكن من خلالها رصد حقوق الإنسان، ومساءلة الدول الأعضاء عن الوفاء بالتزاماتها الناشئة عن المعاهدات.[10]

ونخلص من مقترحات كوفي عنان إلى حسن تركيزه على أهمية التنمية باعتبارها مسؤولية مشتركة بين الدول النامية والدول المتقدمة، ووفق تدبيره في إلغاء لجنة حقوق الإنسان على أن يحل محلها مجلس مصغر ينتظر منه الكثير في مجال حقوق الإنسان.

03- مقترحات بان كي مون (الأمين العام السابق للأمم المتحدة) حول إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان:

في أواخر شهر ديسمبر 2006 ترك كوفي عنان منصبه كأمين عام للأمم المتحدة،

بعد عشر سنوات من توليه هذا المنصب،[11] والتي كانت حافلة بأكثر المشاريع لإصلاح

الأمم المتحدة، ليخلفه بان كي مون، الذي واجهته العديد من الملفات التي تحتاج إلى تسوية، ولعل أهمها ملف التسوية العربي الإسرائيلي، والكثير من القضايا التي تنتظر إستراتيجية الأمين العام في التعامل معها كالإرهاب ومكافحته، والجريمة المنظمة، والفساد، وحقوق الإنسان.

وتعتبر المرحلة التي تولى فيها بان كي مون منصبه كأمين عام للأمم المتحدة مرحلة حاسمة في حياة المنظومة الأممية، كونها تستعد لبداية جديدة بعد تفاقم الأوضاع، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وانتهاكاتها تحت مسميات وشعارات مختلفة كمكافحة الإرهاب، ومن أجل ذلك اتخذت الأمم المتحدة إستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب.

وعقب ذلك جاء بان كي مون بتقريره استجابة للدعوة الموجهة إليه، والواردة في قرار الجمعية العامة رقم 277/60 للإسهام في المداولات المزمع إجراؤها بشأن استعراض تنفيذ الإستراتيجية وتحديثها.

ويشير التقرير إلى وصف الخطوات الهامة التي قامت بها منظومة الأمم المتحدة بغية تنفيذ الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، والتي تحتوي التدابير الرامية إلى احترام حقوق الإنسان ضمن سياق مكافحة الإرهاب.

بيد أنه يجب على الدول تطوير قدراتها لدحر الإرهاب، والدفاع عن حقوق الإنسان، وتوفير الأساس اللازم لتنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب تنفيذا كاملا، وضمان عالم أكثر سلما.

ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق بذل جهود دؤوبة ومتضافرة ومنسقة.[12]

ولعل مجرد قيام بان كي مون بإدراج قضايا البيئة والتنمية في جدول أعماله، إيلائها الاهتمام والمتابعة، يثبت أن الأمم المتحدة قادرة على أن تفكر وتعمل على أساس الأجل الطويل[13].

المطلب الثاني: المقترحات غير الرسمية لإصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في عالم ما بعد الحرب الباردة:

المقترحات غير الرسمية هي التصورات التي وردت في مؤلفات الباحثين الأكاديميين، أو المهتمين بشؤون الأمم المتحدة، أو بادرت بها مراكز بحث، أو مؤسسات مستقلة.

01 – وجهة نظر مركز الجنوب[14]:

في ظل تقديم الكثير من المقترحات الرسمية لإصلاح الأمم المتحدة، والنهوض بحقوق الإنسان، جاءت العديد من المقترحات غير الرسمية لتؤكد ضرورة إصلاح الأمم المتحدة على أصعدة مختلفة، ومن بين هذه المقترحات؛ مقترحات مركز الجنوب ، والتي مست العديد من الجوانب المهمة ، كجانب التمويل، وأهم اقتراح فيه هو إيجاد طرق ووسائل أخرى لتمويل الأمم المتحدة، كفرض ضرائب، ورسوم عالمية لزيادة مداخيلها المالية.

وهذا ما يعود بالمنفعة على مجال حقوق الإنسان، لدعم برامج وصناديق التنمية، حيث أنه لا يمكن تصور النهوض بهذا المجال والأمم المتحدة مثقلة بالديون والأزمات المالية.

واقترح المركز على مستوى الأمانة العامة أن يكون هناك اهتمام أكبر بتدريب الإداريين، ودعم الاحترافية في إطار التوظيف.

أيضا أشار المركز إلى إيجاد قواعد وإجراءات هيكلية جديدة تضمن استقلالية الأمم المتحدة تجاه الدول الأعضاء، وتكفل الفعالية، والقضاء على البيروقراطية.[15]

أما على مستوى الجمعية العامة فإنه اقترح إعطاءها الأولوية للاضطلاع بمهام، مثل: حفظ السلم العالمي، وحماية حقوق الإنسان، ومنحها صلاحيات أكثر لاتخاذ القرارات ذات الصبغة الإلزامية.

أما المقترحات على مستوى مجلس الأمن، فخصت توسعته، وحق الفيتو.

أيضا دعا المركز إلى تطوير برامج التنمية الإستراتيجية للقضاء على أحد أهم أسباب التخلف في عالم الجنوب.

02 – وجهة نظر نخبة لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي:

أنشئت هذه اللجنة في عام 1992م ، وضمت اللجنة ثمانية وعشرين عضوا من شخصيات مهمة، أكاديمية وسياسية، من دول عدة، وعمل الجميع بصفاتهم الشخصية.

وتوضح اللجنة على أن إصلاح منظومة الأمم المتحدة يمكن إجراؤه دون تعديل كلي للميثاق شرط توفر رغبة الحكومات[16].

وأشارت اللجنة في مقترحاتها إلى تقليص وترشيد جدول أعمال الجمعية العامة، والاجتماع في دورة في النصف الأول من كل عام لمناقشة قضية مختارة لها أهمية كبرى، وما أكثر قضايا حقوق الإنسان التي تستلزم الاهتمام بها وعقد دورات بشأنها، مثل: قضية اللاجئين...

واقترحت اللجنة إلغاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ودمج اللجنتين الثانية والثالثة للجمعية العامة.

وأن تراعى المسائل السياسية والاقتصادية والمالية والأمنية على مستوى واحد، وتكون حقوق الإنسان محورا هاما في أولويات هذه المسائل، وتترابط معها ارتباطا وثيقا؛ فحقوق الإنسان لا تتجزأ عن بعضها بعضا[17].

والمقترح الأهم في مجال حقوق الإنسان هو تخفيض كامل للديون بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض، والمثقلة بالديون، ومحو صحيفة المديونية على نحو ما يحدث في إجراءات الإفلاس، لمساعدة الدول الأفقر في العالم[18].

وحث الدول التي لم توقع وتصدق بعد على الاتفاقيتين المتعلقتين بالأسلحة البيولوجية والكيماوية أن تفعل ذلك، وتضع أحكام الاتفاقيتين موضع التنفيذ على وجه السرعة.

وطالبت اللجنة في سلسلة مقترحاتها، بتنشيط لجنة أركان الحرب، المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، لتقدم لمجلس الأمن المعلومات العسكرية التي يحتاجها، وتوفر له خبرة الخبراء المتخصصين، وتؤكد اللجنة من جديد على أن إصلاح مجلس الأمن أمر جوهري لإصلاح منظومة الأمم المتحدة.

وتقترح بهذا الخصوص توسيعه، وإلغاء حق النقض على مراحل.

إذ تعتبره من الأمور التي تقف عائقا أمام تمرير قرارات من شأنها إحقاق حقوق الإنسان، وفكرة إلغاء الفيتو فكرة مثالية[19]؛ والمهم في تجسيد احترام وتعزيز حقوق الإنسان إيجاد صيغة جديدة لإلزامية قرارات مجلس الأمن، بعد أن تشمل تشكيلته توزيعا عادلا للمقاعد الدائمة.

وتدعو اللجنة في مقترحاتها إلى ضرورة قبول جميع أعضاء الأمم المتحدة بالولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية.

أما بخصوص الأمين العام فاللجنة اكتفت باقتراح أن تكون له ولاية واحدة لمدة سبع سنوات، ولم تشر إلى اقتراحات أخرى بخصوصه.

وبالنسبة لميزانية الأمم المتحدة؛ فإن اللجنة تقترح إعادة النظر في تقدير الاشتراكات بما لا يجعل المنظمة تعتمد على اشتراك دولة أو دول بعينها أكثر من اللازم، وأن لا يقتصر فرض الرسوم على قطاع معين.

بل أن يمتد إلى العديد من القطاعات بما فيها وسائل الإعلام والاتصال وتجارة الأسلحة، وهذا المقترح قد يعمل على تأكيد مبدأ المساواة، وإلغاء فكرة السيطرة والهيمنة، التي كثيرا ما تعتبرها بعض الدول صورا من صور حماية حقوق الإنسان.

03 – وجهة نظر عربية لإصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان:

يعتبر التقرير المعتمد عليه في هذه النظرة حوصلة لعمل جماعي، حيث وصفه محرروه بالآتي: "نتاج عمل جماعي استمر على مدى عامين، وقد استندنا في إعداده إلى الدراسات الأربع الرئيسة التي ترد في هذا الكتاب، وإلى حلقات ورش العمل التي عقدت لتناقش موضوعات شتى تتصل بالتطورات الدولية عموما، والمفاهيم الجديدة في العلاقات الدولية والتنظيم الدولي، وبأنشطة الأمم المتحدة وكفاءة أدائها وسبل إصلاحها.

وقد ضمت هذه الورش والندوات المصغرة عددا كبيرا من الخبراء من مصر

وجنسيات عربية أخرى، وعاملين في المجال الدبلوماسي، والأكاديميين المختصين بشؤون الأمم المتحدة"[20].

إن تحليل الأفكار المتداولة بشأن تطوير الأمم المتحدة وإصلاحها يشير إلى أنها تركز على أحد اتجاهين: الاتجاه الأول يتعلق بالمهمة الرئيسة للأمم المتحدة، وذلك في ضوء التغيرات التي حدثت في المجتمع الدولي.

والاتجاه الثاني يركز على تنظيم الأمم المتحدة وتركيبتها الأمر الذي من شأنه رفع كفاءتها[21]. وكل اتجاه يقوم بتبريره في تحليله لأفكاره.

لذلك لم يكن مستغربا في أن شكل النظام الدولي وقضاياه والأولويات المرتبطة به أن ينعكس على المنظمة، حتى تصبح أجهزتها أكثر قدرة على التعامل مع هذه القضايا، فالانفجار العرقي والقومي والطائفي في كثير من دول العالم أصبح إحدى الأولويات المهمة للمنظمة، وتصاعدت القضايا المتعلقة بالتنمية ورفاهية الإنسان، وانعكس ذلك على سلسلة المؤتمرات الدولية التي نظمتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، مركزة على قضايا البيئة، والتنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، والسكان، والمرأة .

والواضح أن مجال حقوق الإنسان يستلزم مثل هذه الإصلاحات على مستوى مختلف الأصعدة، في الهياكل والأجهزة والإجراءات والمهام؛ نظرا لعدم تحديد ووضوح بعض السلطات والمفاهيم.

ويشير التقرير إلى حل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن يحل محله مجلسان يمتازان بالتخصص والتركيز هما مجلس الأمن الاقتصادي ومجلس الأمن الاجتماعي، ويعمل المجلسان على غرار عمل مجلس الأمن بعد إصلاحه المرجو، دون حق الفيتو الذي

يتمتع به مجلس الأمن، ويسمح للدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية المختصة والأطراف المالية غير الحكومية بتقديم ما ترى تقديمه مناسبا إليها.

كذلك يبين التقرير ضرورة إحياء عمل الوكالات الدولية المتخصصة، والمنظمات الإقليمية، ووجوب اقتسام الأعباء بينها وبين الأمم المتحدة على مبدأ التكامل والتعاون.

وبالتالي حاجة حقوق الإنسان إلى دعم من مختلف الأطراف الدولية، دولا كانت أو

هيئات دولية، أو إقليمية، أو حكومية، أو غير حكومية، سواء كانت ذات طابع سياسي أواقتصادي أو اجتماعي.

المطلب الثالث: موقف ومقترحات الدول من إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في عالم ما بعد الحرب الباردة

في أثناء عرض الأمناء العامين للأمم المتحدة لمشاريع الإصلاح، كانت بعض الدول الأعضاء تطرح وجهة نظرها تجاه جزئيات مشاريع الإصلاح، إما بالرفض، أو القبول، أو تقديم البدائل. وفق ما تراه صالحا للنهوض بإصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، ومن بين وجهات نظر هذه الدول، ما يأتي:

01 – وجهة نظر دولة الصين:

أعربت الصين في رسالتها المؤرخة في 08 جوان 2005م، الموجهة إلى الأمين العام، والمقدمة من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، عن ترحيبه بتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، وتقرير مشروع الأمم المتحدة للألفية، والتقرير الشامل للأمين العام للأمم المتحدة، وعن استعداد بلاده للعمل مع جميع الأطراف سعيا للتوصل إلى نتائج إيجابية في إصلاح الأمم المتحدة.

ولتعزيز ذلك قامت الصين بتأييد وتقديم بعض المقترحات في مسائل تنموية وأمنية...

أما عن مقترحاتها لإصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان[22]، فاقترحت ما يأتي:

– رفض ازدواجية المعايير، والحد من المواجهة وتجنبها، والحث على التعاون كي يتم توجيه الموارد نحو مشاريع التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان، وبناء قدرات البلدان في هذا المجال.

– وجوب الاهتمام بمماثلة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة، والحقوق المدنية والسياسية من جهة ثانية، وعدم تغليب فئة من فئات حقوق الإنسان على الفئات الأخرى.

– التقيد بمبدأ التوزيع الجغرافي العادل عند تكوين أجهزة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. لما يضمنه هذا المبدأ من تمثيل واسع النطاق.

وتعتقد الصين أن الاستعاضة عن لجنة حقوق الإنسان بمجلس حقوق الإنسان قد لا يصحح "العجز الكبير في الموثوقية" في هذا المجال.

ولذلك يستوجب إجراء مناقشات جادة بشأن الطرق الكفيلة بتحسين عمل وكالات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

و تؤيد الصين إصلاح نظام الإبلاغ و الاستعراض بما يتيح تجنب التكرار في عمل مختلف الهيئات المنشأة بمعاهدات، وتخفيف العبء عن الأطراف المتعاقدة، وهذا ما يستوجب صياغة نظام عمل خاص بالهيئات المنشأة بمعاهدات، بهدف تقوية التواصل والحوار بينها وبين الأطراف المتعاقدة.

ومن خلال عرض هذه المقترحات تبين أن الصين لم تأت بمقترح جديد في مجال حقوق الإنسان، إنما أيدت أغلب مقترحات الأمين العام، ووضحت بعض الإجراءات التي من شأنها تثمين المقترحات.

02 – وجهة نظر الدول الإسكندنافية:

بعد أربع سنوات من إعداد الدول الإسكندنافية للمقترحات، قامت حكوماتها في عام 1991م بتقديم مقترحاتها الهادفة لإصلاح إدارة أنشطة الأمم المتحدة في التنمية وتمويلها.

وتمثلت هذه المقترحات في تحسين إدارة شؤون برامج وصناديق الأمم المتحدة[23].

كذلك أكد مشروع الدول الإسكندنافية على ضرورة إنشاء مجلس دولي للتنمية.

أما عن التمويل اقترح المشروع وجوب استكمال الإسهامات الطوعية من جميع البلدان، وإسهامات يتم التفاوض بشأنها مع البلدان المانحة.

ويشير المشروع إلى إمكانية إنشاء غرفة ثانية استشارية إلى جانب الجمعية العامة تمثل الجمعيات المدنية، والنقابات المركزية الدولية، وكبريات المنظمات العلمية والثقافية والاقتصادية، والحرفية الدولية[24].

وهذا ما يتيح فرصة توسيع التمثيل في الأمم المتحدة لتشمل الفاعلين الدوليين من غير الدول، ولكن هذا المقترح ترفضه الدول النامية، لأن وجود غرفة ثانية استشارية بمحاذاة الجمعية العامة قد يقوّض سلطتها[25].

والملاحظ من خلال استعراض مقترحات المشروع أنه أولى اهتماما بالجانب الاقتصادي، وحاول الإسهام في الجانب التنموي والبيئي، وكلها مجالات ذات صلة بمجال حقوق الإنسان.

وهناك دول كالبرازيل واليابان وألمانيا وغيرها لم تقدم أي مقترح جديد يخص إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، ولكنها اكتفت بالتأكيد والتأييد لتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، وتقرير مشروع الأمم المتحدة للألفية، وتقرير الأمين العام السابق كوفي عنان "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع".

وجل المشاريع ركزت على إصلاح مجلس الأمن من منطلق أن إصلاح الأمم المتحدة لن يتأتى إلا بإصلاح هذا المجلس

03 – موقف ومقترحات حركة عدم الانحياز:

اجتمع رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز بشرم الشيخ المصرية في الفترة الممتدة من 11 إلى 16 جويلية 2009م في القمة الخامسة عشرة للحركة، ليؤكدوا التزامهم بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان.

وفي ختام القمة أقر إعلان القمة موقف الحركة من حقوق الإنسان، وإصلاح الأمم المتحدة.

فدعت الحركة إلى دعم، وبناء قوة دفع جديدة في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان على أساس نهج تعاوني ومتوازن، يتركز على بناء القدرات، من أجل تعزيز، وحماية حقوق الإنسان المعترف بها عالميا للجميع.

وجاء موقفها داعما ومؤكدا على حق التنمية، مع الأخذ بالاعتبار تنوع المجتمعات، والنظم القانونية، والثقافات والأديان، وتجنب الانتقائية، وازدواجية المعايير، وأية محاولة لاستغلال حقوق الإنسان كأداة لتحقيق أغراض سياسية[26].

أما عن إصلاح الأمم المتحدة، فطالبت بإعادة التوازن بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وإعادة التأكيد على دور وسلطة الجمعية العامة. وأشار إعلان القمة أيضا إلى ضرورة إصلاح مجلس الأمن من خلال توسيعه، مع وجوب تحسين أساليب عمله.

كذلك أولت أهميتها بخصوص الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، ورأت الحاجة إلى إصلاح النظام الاقتصادي والمالي وهياكله، وتقوية مشاركة الدول النامية في عملية اتخاذ القرارات، ووضع المعايير الدولية، والتركيز على دور الأمم المتحدة، والدول الأعضاء فيها من خلال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك دورها في تخفيف آثار الأزمة المالية على الدول النامية، وتفعيل حق تلك الدول في المشاركة المشروعة في صنع السياسات.

كذلك أوصت في إعلانها بتعظيم قدرة منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية الأمن
الغذائي، ومعالجة القضية بوسائل من بينها آلية الإنذار المبكر، وضمان الاستجابة السريعة

أما عن أهداف التنمية المتفق عليها دوليا، اقترحت الحركة وضع إستراتيجية لمساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015م، وذلك من خلال التنفيذ الكامل لنتائج المؤتمرات الكبرى للأمم المتحدة، ومؤتمرات القمة في مختلف المجالات، فضلا عن الاستفادة من الاجتماع الرفيع المستوى الذي سينظمه الأمين العام للأمم المتحدة عام 2010م[27].

وما هو ملاحظ من مقترحات الدول حول إصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان هو أن وجهات نظرها تختلف تجاه الإصلاح بحسب أولويتها للقضايا والمطالب.

وكخلاصة يتضح أن الأمم المتحدة رغم ما حققته من إنجازات في مجال حقوق الإنسان، إلا أنها أخفقت في الكثير من القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وتبين أن الأمم المتحدة تحتاج إلى نهج جديد في تسيير عملها، وتعاملها مع قضايا حقوق الإنسان، لذلك توالت مشاريع إصلاحها باختلاف مصادرها، وتصوراتها، وفلسفتها تجاه الأولويات في معالجة القضايا.

وتعتبر مرحلة كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة أكثر المراحل الحافلة بمشاريع الإصلاح.

وعلى العموم يبقى مجال حقوق الإنسان مجالا يستوجب كثيرا من الوعي والنضج والاهتمام به عند صياغة مشاريع الإصلاح، وإقرار المقترحات الرسمية بشأنه، مع مراعاة
مواقف ومقترحات الدول والخبراء، والأخذ بها بجدية، بدلا من تثمينها، أو إهمالها، حتى يتم الإصلاح على نحو أفضل، موازاة مع المقترحات المرجو تحقيقها داخل منظومة الأمم المتحدة، التي كانت محل اهتمام الكثيرين، وهذا ما يؤمل تحقيقه في مجال حقوق الإنسان.

المراجع

01- أحمد، بهي الدين، "مشروع كوفي عنان لإصلاح الأمم المتحدة"، السياسة الدولية، السنة 33، العدد 130، أكتوبر 1997.

02- أظنين عبد الرحمان، ضمانات حقوق الإنسان في ظل قانون الطوارئ، ط.1، عمان: دار الحامد، 2009.

03- إعلان شرم الشيخ، القمة الخامسة عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، شرم الشيخ، مصر، 11- 16 جويلية 2009م .

04- بن غربي، ميلود، مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة. ط.1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2008.

05 - تقرير الأمين العام بان كي مون، إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: أنشطة الأمم المتحدة لتنفيذ الإستراتيجية، الدورة الثانية والستون، بتاريخ 07 جويلية 2008، البند 118.

06- تقرير الفريق الرفيع المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة. الدورة التاسعة والخمسون للجمعية العامة، بتاريخ 02 ديسمبر 2004، البند 55، الفقرة 289.

07- تقرير الأمين العام كوفي عنان، في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع، الدورة التاسعة والخمسون للجمعية العامة ، بتاريخ 21 مارس 2005، البند 54 و55، الفقرة 17.

08- تقرير الأمين العام كوفي عنان، تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات، الدورة السابعة والخمسون للجمعية العامة، بتاريخ 09 سبتمبر 2002، البند 53 . 09- تقرير الأمين العام كوفي عنان، تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح، الدورة الحادية والخمسون للجمعية العامة، بتاريخ 23 سبتمبر 1997، البند 168، الفقرة 85.

10- تقرير الأمين العام كوفي عنان، تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح، ، الفقرة 89.

11- تقرير الأمين العام كوفي عنان، إصدار الولايات وتنفيذها: تحليل وتوصيات لتيسير استعراض الولايات، الدورة الستون للجمعية العامة، بتاريخ 26 مارس 2006، البند 46 و120، الفقرة 89.

12- حسن السيسي، صلاح الدين. النظم والمنظمات الإقليمية والدولية. ط.1.القاهرة: دار الفكر العربي، 2007.

13- رسالة مؤرخة في 08 جوان 2005م، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، الدورة التاسعة والخمسون للجمعية العامة، بتاريخ 10 جوان 2005، البند 45 و55 .

14- نافعة، حسن، في: جميل مطر، وعلي الدين هلال، الأمم المتحدة في ظل التطورات الراهنة في النظام الدولي. ط.1 ، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسة، 1994.

16- Boutros Boutros ghali, Agenda pour la Paix, NewYork, Nations Unies, 1995.

الهوامش:

[1]- Boutros Boutros ghali , Agenda pour la Paix, NewYork: Nations Unies, 1995. pp.41-77.

[2] – حسن نافعة، في: جميل مطر، وعلي الدين هلال، الأمم المتحدة في ظل التطورات الراهنة في النظام الدولي. ط.1 ، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسة، 1994، ص.124.

[3] – أحمد بهي الدين، "مشروع كوفي عنان لإصلاح الأمم المتحدة"، السياسة الدولية، السنة 33، العدد 130، أكتوبر1997 ، ص. 179.

[4] – تقرير الأمين العام كوفي عنان، تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح، الدورة الحادية والخمسون للجمعية العامة، بتاريخ 23 سبتمبر 1997، البند 168، الفقرة 85، ص.27.

[5] – ميلود بن غربي، مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة. ط.1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2008. ص. 168 .

[6] – تقرير الأمين العام كوفي عنان، تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات، الدورة السابعة والخمسون للجمعية العامة، بتاريخ 09 سبتمبر 2002، البند 53 المتحدة، الموجز، ص.3.

[7] - تقرير الفريق الرفيع المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة. الدورة التاسعة والخمسون للجمعية العامة، بتاريخ 02 ديسمبر 2004، البند 55، الفقرة 289، ص. 101.

[8] – تقرير الأمين العام كوفي عنان، في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع، الدورة التاسعة والخمسون للجمعية العامة ، بتاريخ 21 مارس 2005، البند 54 و55، الفقرة 17، ص. 07.

[9] – المرجع السابق، المرفق، ص. 83.

[10] – تقرير الأمين العام كوفي عنان، إصدار الولايات وتنفيذها: تحليل وتوصيات لتيسير استعراض الولايات، الدورة الستون للجمعية العامة، بتاريخ 26 مارس 2006، البند 46 و120، الفقرة 89، ص. 41.

[11] – ميلود بن غربي، المرجع السابق، ص.174.

[12] – تقرير الأمين العام بان كي مون، إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: أنشطة الأمم المتحدة لتنفيذ الإستراتيجية، الدورة الثانية والستون، بتاريخ 07 جويلية 2008، البند 118، ص.25.

[13] – ميلود بن غربي، المرجع السابق، ص.179.

[14] – مركز الجنوب هو منظمة حكومية دولية للبلدان النامية، التي أنشأها اتفاق حكومي دولي، دخل حيز النفاذ في 31 ماي 1995م، مقره في جنيف.

[15] – ميلود بن غربي، المرجع السابق، ص.155.

[16] – المرجع نفسه، ص.159.

[17] – أظنين عبد الرحمان، ضمانات حقوق الإنسان في ظل قانون الطوارئ، ط.1، عمان: دار الحامد، 2009، ص.144.

[18] – ميلود بن غربي، المرجع السابق، ص.160.

[19] – مجموعة باحثين، تقرير ختامي عن إصلاح نظام الأمم المتحدة: وجهة نظر من الوطن العربي، في: جميل مطر، وعلي الدين هلال ، المرجع السابق، ص.309.

[20] – مجموعة باحثين، المرجع السابق، ص.287.

[21] – مجموعة باحثين، المرجع السابق ، ص.308.

[22] – رسالة مؤرخة في 08 جوان 2005م، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، الدورة التاسعة والخمسون للجمعية العامة، بتاريخ 10 جوان 2005، البند 45 و55 ، ص. 15.

[23] – ميلود بن غربي، المرجع السابق، ص.157.

[24] – المرجع نفسه ،ص.159.

[25] – ميلود بن غربي، المرجع السابق ، ص.159.

[26] – إعلان شرم الشيخ، القمة الخامسة عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، شرم الشيخ، مصر، 11- 16 جويلية 2009م ، ص.02.

[27] – إعلان شرم الشيخ ، مرجع سابق، ص.03.